

40 عامًا على مسيرة مؤسسة الحق حلقة دراسية: حركة حقوق الإنسان الفلسطينية

مسرح بلدية رام الله
الأحد، 14 تموز/يوليو 2019

ورقة مفهوم

الخلفية: يصادف هذا العام مرور 40 عامًا على مسيرة مؤسسة الحق، بذلت المؤسسة خلالها مساعٍ دؤوبة في عملها، كأولى المؤسسات المعنية بحقوق الإنسان في الشرق الأوسط، على صعيد تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون وحمايتهما في الأرض الفلسطينية المحتلة. وبهذه المناسبة، تفتتح مؤسسة الحق فرصة مرور 40 عامًا على مسيرتها لتنظيم حلقة دراسية تسلط الضوء على حركة حقوق الإنسان الفلسطينية، وذلك من خلال دراسة الظروف التي نشأت فيها هذه الحركة وتطورت، والتأثير المتبادل بين حركة حقوق الإنسان الفلسطينية والحركات العربية والدولية، والتحديات التي تواجه هذه الحركة والإنجازات التي حققتها. وفضلاً عن ذلك، تهدف هذه الحلقة الدراسية إلى مناقشة التداخلات والثغرات القائمة بين العمل المؤسسي الذي تنفذه مؤسسات حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة والنشاط الذي تقوده المؤسسات القاعدية والشعبية المعنية بحقوق الإنسان.

في مطلع العقد الثامن من القرن المنصرم، لم يكن لمناصرة حقوق الإنسان ونشاطها وجود في الأرض الفلسطينية المحتلة، ما لم يعتبر المرء أن الاحتجاجات الشعبية التي ثارت في وجه الاحتلال كانت شكلاً من أشكال نشاط حقوق الإنسان، وذلك بالنظر إلى طبيعتها والدعوات التي أطلقتها لنيل الحرية وتحقيق العدالة. وعلى ضوء الوضع الخاص الذي تعيشه فلسطين، باعتبارها إقليمًا يخضع للاحتلال الحربي، ونتيجة للنظرة الثقافية السائدة آنذاك إزاء منظومة حقوق الإنسان، فقد ترسخت الشكوك لدى أبناء الشعب الفلسطيني إزاء هذه المنظومة.

واستمر الإعراض عن الاعتراف بمنظومة حقوق الإنسان حتى بعد تأسيس الحق، في أواخر سبعينات القرن الماضي. ومع ذلك، وفي الوقت نفسه، كانت هناك حاجة متزايدة لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي والانتهاكات الممنهجة التي يوقعها على حقوق الإنسان الواجبة للفلسطينيين من خلال إطار وبرنامج يرتكزان على القانون الدولي. ولعل هذه الحاجة كانت دافعًا لاتخاذ الخطوات الأولى لتأسيس مؤسسات حقوق الإنسان ذات الطابع المهني في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وفي تلك المرحلة، كانت البيئة القانونية تنسم بالسرية والتغييرات على القوانين التي كانت تجرّها إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، على نحو يخالف أحكام القانون الدولي. ففي أول كتاب نشرته مؤسسة الحق، وعنوانه "الضفة الغربية وسيادة القانون"، شدّد نايتال ماكديرموت، الأمين العام للجنة الحقوقيين الدولية، في تقديمه لهذا الكتاب أن "هذه هي الحالة الأولى

التي تستدعي انتباه لجنة الحقوقيين الدولية، حيث لا يُنشر أي من التشريعات المتعلقة بالإقليم في جريدة رسمية متاحة لاطلاع الجمهور¹.

من الممكن أن الانتفاضة الأولى، التي اندلعت في العام 1987، قد أثرت في تطور حركة حقوق الإنسان. فقد شكّلت انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على نطاق واسع في الأرض الفلسطينية المحتلة دافعاً للمضي قدماً في نشاط حقوق الإنسان، ولقبوله في أوساط المجتمع الفلسطيني، حيث شعر الفلسطينيون بالحاجة إلى كيان أو حركة أو مؤسسة تتولى الدفاع عن حقوقهم. وربما أفضى استهداف نشطاء حقوق الإنسان على يد سلطات الاحتلال الإسرائيلية إلى تعزيز قبول منظومة حقوق الإنسان، حيث بات الفلسطينيون يؤمنون بأن هؤلاء المدافعين مخلصون في المساعي التي يبذلونها في سبيل الدفاع عن حقوقهم.

وأنشئت السلطة الفلسطينية في بداية التسعينيات من القرن الماضي. وقد شكّلت الوقائع والهيكل التي فرضتها الظروف السياسية التي أفرزتها اتفاقية أوسلو والتّج الذي انتهجته منظمة التحرير الفلسطينية في إدارة المفاوضات مع إسرائيل وتجاهل مبادئ القانون الدولي وحقوق الإنسان، دفعةً للارتقاء بالدفاع عن الحقوق الجماعية والفردية للفلسطينيين.

فحسبما ورد على لسان ليزا حجار، "كانت الضربة القاصمة التي تلقتها حركة حقوق الإنسان تكمن في المسار الذي سلكته المفاوضات، المتمثل بالتركيز على الأمن"² فقد أجبر هذا المسار مؤسسات حقوق الإنسان على تكريس جانب لا يُستهان به من انتباهها لضمان حماية حقوق الإنسان الواجبة لأبناء الشعب الفلسطيني، بصرف النظر عن الجهة المكلفة بهذه المسؤولية. وبذلك، لا تزال مؤسسات حقوق الإنسان تسعى إلى رصد الانتهاكات التي ترتكبها السلطة الفلسطينية والتصدي لها. وقد أفرز هذا الوضع تحديات من الممكن أنها شكّلت عاملاً محقّراً للنهوض بحركة حقوق الإنسان.

هدف الحلقة الدراسية: توفر هذه الحلقة الدراسية منبراً مثاليًا يجمع ما بين المفكرين والباحثين والمختصين والمدافعين عن حقوق الإنسان لإجراء دراسة نقدية تتناول حركة حقوق الإنسان الفلسطينية وتقييمها، بما يشمل الخطاب الذي تعتمده والأدوات التي توظفها، بغية التعلم من التجارب السالفة والاستفادة منها. وتسعى الحلقة الدراسية إلى إدارة نقاش يتناول ماهية الإستراتيجية التي تتبناها حركة حقوق الإنسان الفلسطينية اليوم من أجل مواجهة التحوّل الذي طرأ على إطارها والواقع السياسي المفروض عليها، والتدهور الذي يمسّ حالة حقوق الإنسان والواقع الذي يعيشه المدافعون عن حقوق الإنسان والشعب الفلسطيني.

المواضيع: تتناول الحلقة الدراسية حركة حقوق الإنسان في فلسطين، وظهورها، وتطورها، والإنجازات التي حققتها والتحديات التي تقف أمامها. وتعرض الحلقة الأصول التي انبثقت منها الحركة من زوايا مختلفة، كما تسلط الضوء على مساهمة المرأة في تشكيلها. وفضلاً عن ذلك، تركّز الحلقة على التأثير المتبادل بين حركة حقوق الإنسان الفلسطينية ونظيراتها العربية، وتنطوي على طرح أسئلة نقدية تستهدف تقييم تعريف حركة حقوق الإنسان الفلسطينية والمدافع عن حقوق الإنسان في السياق الفلسطيني.

¹ Raja Shehadeh and Jonathan Kuttub, The West Bank and the Rule of Law, 1980, 7

² Lisa Hajjar, Human Rights in Israel/Palestine: The History and Politics of a Movement, (Journal of Palestinian Studies, 2001), 28.

وتتناول الحلقة الدراسية التطور الذي شهده خطاب حركة حقوق الإنسان الفلسطينية، والأدوات التي تعتمد عليها، والطريقة التي تأثرت بها من أرض الواقع، مثل حقبة أوسلو والسلطة الفلسطينية. كما ستتطرق الحلقة إلى الأدوات غير التقليدية التي باتت تُستخدم في نشاط حقوق الإنسان، كالنشاط الرقمي، وتدويل حركة حقوق الإنسان الفلسطينية.

وتختتم الحلقة الدراسية باستعراض التحديات التي تواجه حركة حقوق الإنسان الفلسطينية، بما فيها تقلص الحيز المتاح أمام المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان، إلى جانب الانتهاكات التي تمس حرية التعبير عن الرأي وحرية تكوين الجمعيات وحرية التجمع السلمي. وعلى وجه الخصوص، تواجه الحركة خطرًا في هذه الأونة، بالنظر إلى السياسات الممنهجة التي تتبناها سلطة الاحتلال الاسرائيلية، والذي يتجسد في تسارع وتيرة السياسات والتدابير التي تنفذها، بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال، وغيرها من الجهات الفاعلة الدولية في إدامة الاحتلال واستمراره بطرق شتى، منها ضم ما تبقى من فلسطين، وطمس معالم الهوية الوطنية الفلسطينية واستئصال وجود الفلسطينيين في فلسطين الانتدابية والأرض الفلسطينية المحتلة. وقد أفضت عقود أتاحت لإسرائيل الإفلات من العقاب، إلى انعدام الثقة في القانون الدولي في أوساط أبناء الشعب الفلسطيني، حيث غدا هذا القانون في نظرهم أداة تفتقر إلى الفاعلية في تأمين الحماية وإعمال المساءلة وإنجاز العدالة. وقد ضاعف هذا الوضع من وطأة التحدي الذي يواجه المدافعين عن حقوق الإنسان بالنظر إلى أن هذه الأداة لم يُكتب لها النجاح حتى الآن في إنفاذ العدالة.

وأخيرًا، تستعرض الحلقة الدراسية المصادر التي تستمد تجربة حركة حقوق الإنسان الفلسطينية قوتها منها. كما تتطرق الحلقة إلى مستقبل هذه الحركة من خلال إلقاء الضوء على المنهجيات التي تكفل مواجهة هذه التحديات، بأدوات مختلفة ومنها اعتماد استراتيجية قانونية.